السياسة السكانية في الكويت
الوضع الحالي والبدائل المتاحة

د. مصطفى الشلقاني(*)

مقدمة

يسود العالم في الوقت الحاضر ثلاثة إتجاهات سكانية متباينة نشأت من إتجاهات المواليد والوفيات والهجرة وأدت إلى تغاير النمو السكاني وتركيب المجتمع من الناحية الديموجرافية وهذه الاتجاهات هي :

- نمو سكاني بطيء يكاد يصل بالسكان إلى حالة الاستقرار أو شبه الاستقرار .
- نمو سكاني مرتفع أصبح يهدد بمشكلة في بعض الدول التي لا زالت تعاني نقصاً كبيراً في مواردها الاقتصادية .
- نمو سكاني غير منتظم بسبب عدم وجود إتجاه ثابت لمعدلات الوفاة .

فالدول النامية تحاول السيطرة على المعدلات المرتفعة للنمو السكاني(١) واستخدمت في ذلك عدة أساليب منها جعل الاجهاض قانونياً(٢) ، بل أن بعضها ذهب إلى حد جعل التعقيم اجبارياً . ويجري حالياً في كثير من هذه الدول تخطيط وتنفيذ الكثير من البرامج القومية لتنظيم الأسرة سواء على المستوى الحكومي أو الأهلي أو الاثنين معاً . كما أدخلت في عدد منها الثقافة الجنسية كجزء من البرامج التعليمية

(*) استاذ الاحصاء المساعد بجامعة الكويت .

واستخدمت نوافذ أخرى لتوصيل المعلومات والدعوة إلى الحد من الانجاب عن طريق التجمعات العمالية في المصانع والنقابات والتجمعات السياسية وفي المدارس والمستشفيات ومراكز خدمة الطفولة وغيرها . وقد صادف بعض هذه البرامج نجاحاً محدوداً ولا زال الكثير منها يحاول ذلك[٣] .

على النقيض من سكان مجموعة الدول النامية فإن سكان المناطق المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية يعيشون دون أي ضغط سكاني كما أن معدلات نموهم حالياً وفي المستقبل هي أقل بالمقارنة بالدول النامية .

أما في الدول الاشتراكية فإن الحكومات في كثير منها لا تزال تشجع على إنجاب المزيد من الأطفال وذلك بتخصيص معونات مالية شهرية للأمهات اللاتي أنجبن عدداً معيناً من الأطفال وكذلك توفير دور الحضانة ورياض الأطفال لخدمة الأمهات العاملات .

لقد أصبح واضحاً أن للتغيرات السكانية علاقة متبادلة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية[٤] وكان من نتيجة ذلك أن قامت كثير من الدول باتخاذ الأساليب التخطيطية لتنمية اقتصادياتها والأساليب الاجتماعية للتحكم في معدلات الزيادة في سكانها وذلك بهدف الوصول إلى نوع من التوازن بين التنمية والتغير السكاني ، ولقد تداركت باقي الدول أهمية هذا التوازن ووجدت من الضروري أن تكون هناك سياسة سكانية في بلادها تتمشى مع خطط التنمية في تلك البلاد .

والسياسة السكانية لأية دولة يمكن تعريفها ببساطة على أنها موازنة بين أعداد السكان ومتطلبات التنمية والأمن فيها . ويستلزم ذلك دراسة لاعداد المقيمين فيها في الوقت الحاضر ووضع تصور لاحتمالات تغيراتهم في المستقبل مع بيان أسباب تلك التغيرات وانعكاساتها على السياسات في المجالات الأخرى بالدولة وفي النهاية مدى قدرة إمكانيات الدولة على استيعاب تلك التغيرات .

الهدف من الدراسة

لا توجد في دولة الكويت حتى الآن سياسة سكانية ثابتة وواضحة المعالم . ولا شك أن عدم وجود مثل هذه السياسة يعني بالضرورة صعوبة تحديد معالم المجتمع السكاني خاصة في المدى البعيد . فالسكان في الكويت يشكلون في معظمهم مجتمعاً

حركياً يتركب من نماذج متباينة من السكان تتعدد فيها جنسيات الوافدين ويتغيرون ديموجرافيا من فترة لأخرى .

ولقد أصبح من الضروري والوضع كذلك أن تكون هناك دراسات سكانية وأبحاث ميدانية تهدف إلى التعرف أولاً بأول على اتجاهات السكان ووجهة نظرهم في مسائل الأسرة والانجاب والتعرف على العلاقات بين التغيرات في هذه الاتجاهات والتغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية حتى تتضح الصورة أمام القائمين على رسم هذه السياسات .

لقد كانت هناك محاولات محدودة لابراز حاضر ومستقبل المجتمع السكاني الكويتي ولقد تفاوتت الصور التي ظهرت كنتيجة لتلك المحاولات بفعل عوامل كثيرة أهمها الفروض المستخدمة في إعداد تلك الدراسات .

وتعتبر الدراسة الحالية محاولة مستحدثة الهدف منها تكوين فكرة عن عدد من البدائل التي يمكن للدولة تبنيها في مجال تحديد السياسة السكانية وينقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : ـ

الأول ـ يناقش الوضع السكاني الحالي .
الثاني ـ يحدد البدائل المتاحة للسياسة السكانية .
الثالث ـ يبين انعكاس السياسة السكانية المقترحة على السياسات في المجالات الأخرى للدولة .

الفصل الأول
الوضع السكاني الحالي

عند التخطيط لسياسة سكانية ليست هناك حاجة لتأكيد أهمية تحديد الوضع السكاني الحالي عن طريق تحليل الاحصاءات السكانية المتاحة . وتحليل بهذا المعنى لا يمكن قياسه بطريقة مقبولة إلا إذا كانت الاحصاءات دقيقة تُصور معالم المجتمع السكاني وتطوره على مدى فترة كافية من الزمن .

في الكويت أجري آخر تعداد للسكان في ابريل ١٩٨٠ وحتى الآن لم ينشر عن هذا التعداد سوى بيانات إجمالي السكان والهجرة ، كما أن المعلومات التي تتوفر عن

دراسات أخرى حديثة نسبياً لا تعطي في عدد منها سوى مؤشرات إجمالية بينما هي في عدد آخر تعتمد على افتراضات ليست بالضرورة مبررة .

وعليه فسوف تستخدم سلسلة التعدادات المتوافرة وغيرها من المصادر الاحصائية المنشورة في تحديد السمات الأساسية للمجتمع السكاني في دولة الكويت وسوف يتناول هذا التحديد تحليلاً لحجم وتركيب وتوزيع السكان ثم حصراً لمصادر الزيادة السكانية .

أولاً ـ حجم وتركيب وتوزيع السكان :

يتكون المجتمع الكويتي من عدة روافد بحكم تكوينه المتميز بين الدول العربية . فبدايته كانت مع أولى الهجرات من الجزيرة العربية لتكوّن أبناء الكويت الأصليين ، ثم توالت الهجرات الحديثة نسبياً ومعظمهم من مناطق الخليج العربي والذين أصبحوا كويتيين بالتجنيس وهؤلاء جميعاً يكونون النهر الأساسي لمجتمع الكويت . كما توجد روافد فرعية تتكون من عدة جنسيات مختلفة ومعظمهم من أبناء الدول العربية .

وعند دراستنا لحجم وتركيب وتوزيع السكان ، سوف نتناول مجتمع الكويت بشقيه ـ الكويتيين وغير الكويتيين .

١ ـ حجم السكان ومعدلات النمو

يوضح الجدول رقم (١) عدد سكان دولة الكويت وكذلك معدلات النمو السنوي للسكان خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٨٠ .

ـ من حيث الحجم وخلال فترة زمنية لا تتجاوز ٢٣ عاماً ارتفع عدد السكان في الدولة من ٢٠٦ ألف نسمة في عام ١٩٥٧ حتى وصل إلى ١,٣٥٧ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، أي حوالي سبعة أضعاف ما كان عليه عدد السكان في عام ١٩٥٧ .

ـ انخفاض نسبة الكويتيين[٥] إلى جملة السكان واستمرار الاتجاه الهبوطي حتى عام ١٩٨٠ حيث وصلت النسبة إلى أدنى مستوى لها وهو ٤١,٥٪ بعد أن كانت ٥٥٪ عام ١٩٥٧ .

جدول (١)

اعداد السكان ومعدلات النمو السنوي حسب الجنسية

سنوات التعداد	اعداد السكان			نسبة الكويتيين إلى جملة السكان	الفترة الزمنية	معدلات النمو السنوي (في الألف)		
	كويتيون	غير كويتين	الجملة			كويتيون	غير كويتين	الجملة
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣	٠,٥٥٠				
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١	٠,٥٠٣	١٩٦١-٥٧	٨٦	١٣٦	١١٠
١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩	٠,٤٧١	١٩٦٥-٦١	٨١	١١٨	١٠٠
١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢	٠,٤٧٠	١٩٧٠-٦٥	٩٥	٩٦	٩٦
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٣٧	٠,٤٧٥	١٩٧٥-٧٠	٦٣	٥٩	٦١
١٩٨٠	٦٤٦٣٦	٧٩٢٣٨٧	١٣٥٧٠٢٣	٠,٤١٦	١٩٨٠-٧٥	٣٧	٨٧	٦٤

المصدر : المرجع رقم (١٠) ص . (أ) ، (ب) .

ـ إتجاه معدلات النمو السكاني إلى الانخفاض مع الزمن . . . فبالمقارنة بالسنوات الماضية انخفض معدل النمو السنوي للسكان من ١١٪ خلال الفترة (٥٧ ـ ١٩٦١) إلى ٦,٤٪ خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨٠) . وقد كان هذا الانخفاض ملحوظاً بصفة خاصة بين الكويتيين حيث هبط المعدل لهذه الفئة من ٨,٦٪ خلال الفترة الأولى إلى ٦,٣٪ خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) ثم إلى ٣,٧٪ خلال الفترة الأخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) . وقد يفسر هذا الانخفاض الشديد لمعدلات النمو في الفترة الأخيرة إلى التشدد في طلب اثبات الجنسية الكويتية لكل فرد يصرح للعداد بأنه كويتي الجنسية اثناء التعداد[٦] .

٢ ـ التركيب النوعي والعمري :

ـ تتميز الكويت بنسبة عالية للنوع . فعدد الذكور يفوق دائماً عدد الاناث ومع ذلك فهناك فرق ملموس في النسب المسجلة بين الكويتيين والوافدين (جدول رقم ٢) . ويرجع السبب في ارتفاع نسبة النوع عند الوافدين إلى طبيعة هذا المجتمع والذي غالباً ما يكون من الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم وأولادهم في موطنهم الأصلي .

ـ أما عن اتجاه نسبة النوع فإنها تأخذ اتجاهاً تنازلياً مع الزمن ويكاد يكون هذا الاتجاه متماثلاً بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين على السواء .

بالنسبة للكويتيين انخفضت النسبة من ١٠٩٪ عام ١٩٥٧ إلى ٩٨٪ عام ١٩٨٠ ولغير الكويتيين من ٣٦٥٪ إلى ١٦٧٪ خلال نفس الفترة .

ـ من ناحية أخرى يعكس التركيب العمري للسكان بعض الخصائص المميزة للتركيب السكاني في الدولة . . . فالأطفال في الكويت يشكلون أكثر من ثلث السكان وترتفع هذه النسبة بين الأطفال الكويتيين لتصل إلى نصف السكان تقريباً .

وترتبط الزيادة في نسبة الأطفال الكويتيين بمعدلات الخصوبة للمواطنات وكذلك بأعداد الاناث في سن الانجاب وتوافر بعض الخدمات . أما الأطفال غير الكويتيين فترجع زيادة نسبتهم إلى عاملين :

١ ـ زيادة اعداد الوافدين وخصوصاً الاناث المتزوجات وتعزى هذه الزيادة بدورها إلى احتياجات البلاد من قوة العمل الوافدة .

جدول (٢)
التركيب النوعي والعمري للسكان حسب الجنسية

سنة التعداد	نسبة النوع			فئات السن								
				٠-١٤			١٥-٥٩			٦٠ فأكثر		
	كويتون	غير كويتيين	جملة السكان	كويتيون	غير كويتيين	جملة السكان	كويتيون	غير كويتيين	جملة السكان	كويتيون	غير كويتيين	جملة السكان
١٩٥٧	١٠٩	٣٦٥	١٧٧	٤٣,٨	١٦,٥	٣٢,١	٥٠,١	٨١,٩	٦٣,٧	٦,١	١,٦	٤,٢
١٩٦١	١٠٩	٢٦٧	١٦٦	٤٧,٤	٢٣,٧	٣٤,٩	٤٦,٧	٧٤,٨	٦١,٥	٥,٩	١,٥	٣,٦
١٩٦٥	١٠٥	٢٣٦	١٥٨	٤٩,٠	٢٨,١	٣٨,٠	٤٦,٢	٧٠,٦	٥٩,١	٤,٨	١,٣	٢,٩
١٩٧٠	١٠٢	١٦٦	١٣٢	٥٠,٢	٣٧,١	٤٣,٣	٤٥,٥	٦١,٥	٥٣,٩	٤,٣	١,٤	٢,٨
١٩٧٥	١٠٠	١٤٢	١٢١	٤٩,٥	٣٩,٦	٤٤,٣	٤٦,٨	٥٨,٨	٥٣,١	٣,٧	١,٦	٢,٦
١٩٨٤	٩٨	١٦٧	١٣٤	٤٩,٢	٣٣,٨	٤٠,٢	٤٧,١	٦٤,٩	٥٧,٥	٣,٧	١,٣	٢,٣

المصدر : قام الباحث بحساب النسب الواردة في الجدول للاعتماد على البيانات المنشورة في مجلدات التعدادات العامة للسكان .

٢ ـ استقرار نسبة كبيرة من الوافدين لفترة طويلة من الزمن وتزايد هذه النسبة ، وهي ظاهرة لها اتجاه إيجابي منذ عام ١٩٥٧ . وللدلالة على صحة هذا الفرض فقد حسبت العلاقة بين مدة الاقامة وعدد الأطفال (أقل من ٥ سنوات) لكل ألف من الوافدين في سنوات التعداد واتضح أن هناك علاقة إيجابية قوية تتمثل في ارتفاع قيمة معامل الارتباط الخطي بين هذين المتغيرين[٧] .

ـ أما السكان في الأعمار المتقدمة فيشكلون نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٤٪ من إجمالي السكان . ونسبة السكان في الأعمار المتقدمة وإن كانت تتميز بالثبات النسبي بين غير الكويتيين عند مستوى منخفض جداً (١,٥٪ تقريباً) فإن هذه النسبة تتجه إلى الانخفاض بين الكويتيين حتى وصلت إلى ٣,٧٪ فقط في تعداد ١٩٨٠ .

ـ ومـع تزايد نسبة صغار السن بين غير الكويتيين وتناقص نسبتهم في الأعمار المتوسطة تناقصت حدة الفروق العمرية بين الكويتيين والوافدين نتيجة للثبات النسبي للتركيب العمري عند الكويتيين .

٣ ـ قوة العمل الكويتية :

وإذا كانت العمالة الوافدة هي السبب الرئيسي في الفروق النوعية والعمرية بين المواطنين والوافدين وإنها قد أثرت على هيكل السكان النوعي والعمري ، فإن لهذا النمط وتلك الفروق آثارها على حجم ونمو قوة العمل[٨] ودرجة المساهمة في النشاط الاقتصادي .

جدول (٣)

معدلات النشاط الخام[٩] حسب الجنسية والنوع

سنة التعداد	كويتيين			غير كويتيين			جملة السكان		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	أناث	جملة
١٩٦٥	٣٧,٢	١,٠	١٩,٥	٧٦,٩	١٠,٤	٥٧,١	٦١,٣	٤,٨	٣٩,٤
١٩٧٠	٣٦,١	١,٢	١٨,٨	٦٦,٤	٩,٩	٤٥,٢	٥٣,٧	٥,٢	٣٢,٨
١٩٧٥	٣٥,٧	٣,٢	١٩,٥	٦٠,٢	١٢,٩	٤٠,٧	٤٩,٥	٧,٨	٣٠,٦

المصدر : احتسبت المعدلات بالاعتماد على البيانات المنشورة في مجلدات التعدادات العامة للسكان .

من جدول (٣) نلاحظ ما يلي :

ـ في عام ١٩٧٥ سجلت نسبة أفراد قوة العمل ٣٠,٦٪ من جملة السكان بعد أن كانت ٣٩,٤٪ عام ١٩٦٥ . وبطبيعة الحال كانت الغلبة في تلك النسب للذكور مقابل الاناث وللوافدين مقابل الكويتيين . ويرجع النقص في قوة العمل إلى عدة عوامل أهمها :

١ ـ حداثة التركيب العمري للسكان وارتفاع نسبة الأطفال .
٢ ـ ضآلة مساهمة الاناث في قوة العمل .
٣ ـ إتاحة فرص التعليم أمام مختلف قطاعات السكان .

وتتراوح نسبة قوة العمل الكويتية خلال سنوات التعداد بين ١٨,٨٪ إلى ١٩,٥٪ فقط وهي عند الذكور بين ٣٥,٧٪ إلى ٣٧,٢٪ ، أما الاناث فلم تتعد هذه النسبة ٣,٢٪ عام ١٩٧٥ وإن كانت قد حققت بعض الارتفاع عما كانت عليه من قبل ، إذ لم تكن تزيد عن ١٪ في عام ١٩٦٥ ، ١,٢٪ عام ١٩٧٠ .

ولا شك أن معدلات نمو القوى العاملة في أية دولة ترتبط بمعدلات النمو السكّاني فيها ومن ثم فإنه يمكن تفسير الاختلافات بين هذين المعدلين بالتطورات التي تطرأ على درجة مساهمة السكان في القوى العاملة ، أي درجة اشتراكهم في النشاط الاقتصادي .

ـ الانخفاض المتتالي لمعدلات النشاط العام عبر الزمن (من ٣٩,٤٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٠,٦٪ عام ١٩٧٥) يؤكد انخفاض معدل نمو قوة العمل عن ذلك الخاص بنمو السكان كما يتضح من الجدول التالي .

جدول (٤)

معدلات نمو السكان وقوة العمل

الفترة الزمنية	معدلات النمو	
	السكان	قوة العمل
٦٥ ـ ١٩٧٠	٩,٦	٥,٤
٧٠ ـ ١٩٧٥	٦,١	٤,٦

ـ وتمثل قوة العمل بالحجم الذي وصلت إليه عام ١٩٨٠[١٠] الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لاستمرار النشاط الاقتصادي في المجالات المختلفة وذلك بافتراض استمرار معدلات النمو السكاني السائدة وبقاء انتاجية العمل على ما هي عليه .

وفي دراسة أعدها البنك الدولي عن القوى البشرية في دول مجلس التعاون[١١] يتوقع الخبراء أن يظل الوافدون غالبية قوة العمل في الكويت بحلول عام ١٩٨٥ ، بحيث تصل نسبة المواطنين في قوة العمل إلى حوالي ٣٤٪ فقط . وحتى إذا انخفض معدل النمو الاقتصادي للمستوى الذي تعتبره الدراسة مقبولاً ، فلا يقدر أن تزداد هذه النسبة عن ٣٦٪[١٢] . كذلك يتوقع التقرير أن تنخفض نسبة المواطنين في السكان إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٥ تحت فرض النمو الاقتصادي المرتفع وتقترب من ٣٨٪ إذا انخفض معدل النمو إلى المستوى الأدنى المفترض في الدراسة[١٣] .

وبصرف النظر عن الافتراضات التي اعدت على أساسها التقديرات فإن التغيرات السابقة في تركيب السكان وقوة العمل تعتبر جوهرية لسببين :

١ ـ قصر المدة الزمنية التي تفترضها الدراسة لحدوث هذه التغيرات وهي فقط الثلاث سنوات القادمة حتى عام ١٩٨٥ .

٢ ـ انخفاض هذه النسب في الكويت عن النسب المناظرة التي تتوقعها الدراسة في بعض الدول الخليجية الأخرى . بالنسبة لتقديرات قوة العمل يفترض أن تصل نسبة المواطنين في قوة العمل في دول مجلس التعاون مجتمعة إلى ٤١٪ لمعدل النمو المرتفع و٤٤٪ لمعدل النمو المنخفض أما تقديرات السكان فإن النسب المسجلة في بلدان المجلس هي ٥٦٪ لمعدل النمو المرتفع وتصل إلى ٦٠٪ لمعدل النمو المنخفض[١٤] .

٤ ـ قوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي :

ـ من العناصر الهامة للجوانب الهيكلية للقوى العاملة نجد توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي وحسب أبواب المهن . ويعتبر كل من هذين التوزيعين من المتغيرات المحورية في تخطيط القوى العاملة ، فأهمية التوزيع حسب النشاط الاقتصادي تظهر عند دراسة حجم الطلب على العمالة لكل قطاع من قطاعات النشاط

الاقتصادي في ضوء الاحتياجات الفعلية والمقررة لكل قطاع وللعمالة اللازمة لتشغيل الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة . أما التوزيع حسب المهن فهو يعكس رصيد المهارات التي اكتسبها أفراد قوة العمل .

جدول (٥)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النوع والجنسية بأقسام النشاط الاقتصادي والمهنة

النشاط الاقتصادي والمهنة	إجمالي السكان	النوع		الجنسية	
		ذكور	إناث	مواطنون	وافدون
النشاط الاقتصادي					
الصناعات التحويلية	٨,٠	٩,٠	١,٠	٢,٥	١٠,٤
التشييد والبناء	١٠,٦	١١,٩	٠,٤	١,٩	١٤,٣
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,٠	١٤,٤	٢,٦	٦,٩	١٥,٦
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥٢,٧	٤٧,٦	٩١,١	٦٨,٥	٤٥,٨
باقي الانشطة	١٥,٧	١٧,١	٤,٩	٢٠,٢	١٣,٩
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المهنة					
اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٣,٧	١٠,٣	٤٠,٢	١٠,٦	١٥,٧
المشتغلون بالأعمال الكتابية	١٢,٥	١٢,٥	١٢,١	١٩,٤	٩,٥
المشتغلون بأعمال الخدمات	٢٥,٧	٢٣,٢	٤٤,٨	٣٥,٨	٢١,٣
عمال الانتاج والعمال العاديون	٣٤,٧	٣٩,١	٠,٨	١٦,٧	٤٢,٤
باقي المهن	١٣,٤	١٤,٩	٢,١	١٧,٥	١١,١
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت النسبة بالاعتماد على بيانات النشاط والمهنة في تعداد ١٩٧٥ المرجع رقم (٥).

من جدول (٥) نلاحظ ما يلي :

ـ بالنسبة لاجمالي السكان تحتل الخدمات الاجتماعية والشخصية المكانة الأولى

بالنسبة لأقسام النشاط يليها تجارة الجملة والتجزئة ثم التشييد والبناء .

ـ وبطبيعة الحال فإن الاختلافات في الهيكل النسبي حسب النوع تبدو جوهرية فالذكور يمثلون أغلب قوة العمل ولذا فالنمط الخاص بهم لا يختلف كثيراً عن النمط الخاص باجمالي قوة العمل . أما الاناث فهن يتجمعن في قسم الخدمات الاجتماعية والشخصية حيث تقفز نسبتهن في هذا القسم إلى ٩١٪ من إجمالي الاناث المساهمات في قوة العمل . ولدى اطلاعنا على النسب الأخرى للاناث في باقي الأنشطة نجد قلة عدد المشتغلات منهن في هذه الانشطة بالمقارنة بالنسب المماثلة والمسجلة للسكان ككل .

ـ أما إذا انتقلنا إلى التوزيع حسب الجنسية فتبدو واضحة أولوية الأنشطة الاقتصادية التي تجذب الوافدين وهي الخدمات الشخصية والتجارة والتشييد والبناء والصناعات التحويلية وفي ثلاث منها تزيد نسبة الوافدين عن نسبتهم في إجمالي قوة العمل .

وعن التوزيع حسب أقسام المهن فإن النمط العام لهذا التوزيع ثم التفاوت فيه حسب النوع (ذكور وأناث) وحسب الجنسية (كويتيون ووافدون) لا يختلف عنه في حالة التوزيع حسب النشاط الاقتصادي .

ـ عمال الانتاج والعمال العاديون يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي قوة العمل يليهم المشتغلون بأعمال الخدمات .

ـ تتمركز الغالبية العظمى من الاناث في عدد محدود من أقسام المهن وهي أعمال الخدمات والمهن الفنية والعلمية والأعمال الكتابية .

ـ يشغل الوافدون أكثر من نصف المشتغلين في أي قسم من أقسام المهنة . . ومع أن نسبتهم في إجمالي قوة العمل هي ٧٠٪ فإن نسبتهم في مهن معينة كعمال الانتاج تزيد كثيراً[١٥] .

٥ ـ قوة العمل والمستوى التعليمي

ـ في المجتمع السكاني الكويتي لا تزال نسبة الأمية عالية وهي بين الاناث أكبر منها بين الذكور ، كما أنها بين السكان في الأعمار المتقدمة أكبر منها بين السكان في الاعمار الوسطى .

وعند مقارنة هذه النسبة في سنوات التعداد المختلفة نجد أنها أظهرت تحسنا إذ انخفضت من ٥٦,٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٤,٦٪ عام ١٩٧٥ ولا شك أن الانخفاض كان ملموساً في فئة العمر ١٠-٣٤ سنة . هذا النجاح في مكافحة الأمية وإن كان يعكس آثار الجهود في مجال الخدمات التعليمية في السنوات الماضية إلا أن الطريق ما زال طويلاً حتى يمكن القضاء على هذه المشكلة نهائياً أو على الأقل تخفيض حدتها .

- وإذا انتقلنا إلى توزيع قوة العمل الكويتية حسب المستوى التعليمي ومعدلات المساهمة لكل مستوى نجدها كالآتي .

جدول (٦)

قوة العمل حسب النوع والمستوى التعليمي

الكويتيون ١٥ سنة فأكثر - ١٩٧٥

المستوى التعليمي	عدد أفراد قوة العمل		معدل المساهمة	
	ذكور	إناث	ذكور	اناث
أمي	٣٣١٥٥	٨٢٦	٨٦,٥	١,١
يقرأ ويكتب	٢١٢٧٣	٢٥١	٩٠,٩	٣,٥
ابتدائية	١٢٤٤٥	٥٩٦	٦٠,٠	٥,٦
متوسطة	٩٠٣١	١٤٩٥	٤٥,٥	١١,١
ثانوية	٥٩٧٧	٣٢٩٢	٦١,٠	٤٨,٥
جامعية	٢٤٨٦	١٠١٧	٩٠,٠	٨٣,١

المصدر : المرجع رقم (٥)

إذا كان من الممكن تفسير انخفاض نسبة مساهمة الكويتيين الحاصلين على الابتدائية والمتوسطة والثانوية إلى وجود اعداد منهم خارج قوة العمل بسبب الالتحاق بمراحل دراسية أعلى ، فليس هناك ما يبرر انخفاض نسبة المساهمة بين الذكور الاميين وهؤلاء الذين لا يحملون مؤهلاً دراسياً سوى تناقص أعداد المساهمين منهم من قوة العمل مع ارتفاع السن .

- وفي تقرير لوزارة التخطيط عن التعليم وقوة العمل في الكويت خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧ - ٢٠٠٠/٩٩ ، اعدت تقديرات عن العرض والطلب الاجمالي المتوقع عن

قوة العمل الكويتية في المهن العلمية والفنية[١٦] وهي مجموعة المهن التي تضم المتخصصين من خريجي الجامعات والمعاهد العالية إلى جانب المساعدين الفنيين المدربين على هذه المهن .

جدول (٧)

تقديرات العرض والطلب لقوة العمل الكويتية

في المهن العلمية والفنية

بيان	١٩٧٥(*)	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١
العرض	٩٧٣٩	١٦٢٩٥	٢٤٩٢٠	٣٤٨٢٥	٤٩٠٧٠	٦٧١٥٥
الطلب	٤١٨٣٦	٥٨٠٠٠	٧٨٤٠٠	١٠١٣٦٠	١٣٣٤٠٠	١٦٧٤٧٠
الفرق	٣٢٠٩٧	٤١٧٠٥	٥٣٤٨٠	٦٦٥٣٥	٨٤٣٣٠	١٠٠٣١٥
نسبة العجز من الطلب	٧٦,٧	٧١,٩	٦٨,٢	٦٥,٦	٦٣,٢	٥٩,٩

(*) ادرجت بيانات تلك السنة بالجدول للمقارنة مع باقي السنوات .

المصدر : المرجع رقم (٩) ، ص١٨ .

تشير التقديرات إلى :

١ ـ وجود زيادة متتالية في حجم العجز حتى يصل مع نهاية القرن الحالي إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٧٥ .

٢ ـ بقاء نسبة العجز عند مستوى مرتفع وإن كانت تتجه إلى التناقص ببطء مع مرور الزمن .

ـ لقد قامت الدولة بجهود كبيرة لتنمية القطاع التربوي وقد انعكس هذا التطور في زيادة أعداد المدارس وارتفاع معدلات القبول والاستيعاب للطلبة وانخفاض كثافة الفصول وعدد التلاميذ لكل مدرس . ومع ذلك فقد برزت عدة مشاكل كان لها تأثير مباشر على تلك الجهود ومن أهمها :

١ ـ ارتفاع نسبة التسرب في مختلف المراحل التعليمية ونسبة التخلف في مختلف الفصول .

٢ ـ ضعف الاقبال على التعليم الفني وبصفة خاصة بين الكويتيين رغم أهمية هذا النوع من التعليم في توفير احتياجات سوق العمل .

٣ ـ سوء تخطيط التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية .

ثانياً ـ مصادر الزيادة السكانية

من العرض السابق يتضح أن السمات الأساسية للمجتمع السكاني في دولة الكويت هي :

١ ـ نقص في نسبة السكان الكويتيين إلى كل السكان واستمرار تناقص النسبة مع الزمن .

٢ ـ استمرار انخفاض معدل النمو السكاني السنوي وبصفة خاصة بين الكويتيين .

٣ ـ تركيب عمري فتي للسكان يغلب عليه زيادة نسب الأطفال وقلة نسب المسنين .

٤ ـ نقص في قوة العمل الكويتية وزيادة الاعتماد على العمالة الوافدة .

٥ ـ انخفاض معدل نمو قوة العمل بالمقارنة بمعدل النمو السكاني .

٦ ـ قلة مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل .

٧ ـ تمركز السكان في المهن والانشطة التي تتعلق بالخدمات .

٨ ـ ارتفاع نسبة الأمية رغم اتاحة فرص التعليم للسكان .

لا شك أنه قد جرى تحديث لأشكال معينة من النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي مثل بناء شبكات الهياكل الأساسية وتوفير السلع والخدمات ، ولكن من ناحية أخرى زاد اعتماد الدولة على الخارج حتى اصبح هذا الاعتماد أساسياً في السلع والمواد الغذائية والعمالة . وزيادة على ذلك فإن التنظيم الاجتماعي والذي يتعلق بمدى الاستفادة من قدرات السكان في المجتمع في أوجه النشاط الاقتصادي يتسم بضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتيسير أمور المجتمع . كل هذه الأمور تؤكد

أهمية وضع سياسة سكانية واضحة المعالم تأخذ في اعتبارها النتائج السابقة التي توصلنا إليها عند تحليل الوضع السكاني الحالي وتكون من بين أهدافها إلى جانب أمور أخرى . . . زيادة عدد السكان الكويتيين إلى جملة عدد السكان وتنمية هؤلاء السكان كجزء من عملية التنمية الشاملة للمجتمع . ولكن قبل تحديد معالم هذه السياسية فإنه لا بد لنا من الاجابة على السؤال التالي . هل من الممكن فعلاً توقع زيادة في نسبة السكان الكويتيين وما هو مصدر هذه الزيادة لو تحققت ؟

* **للزيادة السكانية بين الكويتيين مصدران هما :**

- الزيادة الطبيعية المتحصلة في الفرق بين المواليد والوفيات .
- الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس .

وفيما يلي نتناول كل مصدر على حدة .

١ - الزيادة الطبيعية :

- احصاءات المواليد والوفيات (جدول ٨) تبين أن معدلات المواليد في الكويت عالية جداً وأنها بين الكويتيين تقترب من الحد الأقصى حيث تتراوح هذه المعدلات ما بين ٤٦، ٥٣ لكل ألف من السكان .

جدول (٨)

المعدلات الخام للمواليد والوفيات ووفيات الأطفال الرضع حسب الجنسية

المعدلات في الألف

سنة التعداد	المواليد		الوفيات		وفيات الأطفال الرضع	
	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين	كويتيون	غير كويتيين
١٩٦٥	٥٢,٧	٤٠,٤	٧,٢	٣,٤	٤٧,٠	٣٠,٩
١٩٧٠	٤٦,٣	٤٤,٧	٥,٨	٤,٤	٤١,٤	٣٧,٨
١٩٧٥	٥١,١	٣٦,٣	٦,١	٣,٥	٤٣,٤	٣٤,٢
١٩٨٠	٤٧,٣	٣٠,٠	٥,١	٢,٥	٣١,١	٢٣,٩

المصدر : احتسبت المعدلات بالاعتماد على بيانات الاحصاءات الحيوية التي تصدر عن وزارة الصحة العامة في السنوات المذكورة .

ـ أما معدلات الوفاة فهي تماثل نظيرتها في الدول المتقدمة صحياً ، ومستواها منخفض على السواء بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين . فالحد الأقصى لهذه المعدلات لم يتعد ٧,٢ لكل ألف من السكان ، كما هبط معدل وفيات الأطفال الرضع خلال فترة زمنية قصيرة إلى أقل من ٣٢ لكل ألف من السكان وهو تقدم ملحوظ لم يسبق لأية دولة من دول العالم الثالث أن تمكنت من تحقيقه بمثل هذه السرعة .

ـ اتساع الفرق بين معدلات المواليد والوفيات أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان . فيما يختص بالكويتيين فإن المعدل السنوي للزيادة الطبيعية خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ بلغ في المتوسط من ٤٠,٥٪ إلى ٤٥,٥٪ .

٢ ـ التجنيس :

بلغ المعدل السنوي للزيادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس ٢,٢٪ خلال السنوات الخمس ٧٠ـ١٩٧٥ ويلاحظ أن هذا المعدل انخفض إلى أقل من نصف ما كان عليه في السنوات الخمس السابقة ٦٥ـ١٩٧٠ حيث كان يقدر بحوالي ٥٪ سنويا . ومما لا شك فيه أن نسب التجنيس تحددها سلطات الدولة وفقاً لاحتياجاتها ولكن إذا استمرت معدلات التجنيس على ما هي عليه الآن وبفرض ثبات معدلات الزيادة الطبيعية بين الكويتيين فإن معدل النمو السكاني السائد حالياً وهو ٦,٤٪ لن يساهم في حل معادلة عدم التوازن الكمي بين الكويتيين وغير الكويتيين .

*** اتجاهات المستقبل :**

سبق الاشارة إلى أن معدل النمو السكاني بين الكويتيين ظل ثابتاً تقريباً منذ عام ١٩٥٧ وحتى بداية عام ١٩٧٠ ، كما كانت معدلات المواليد والوفيات ثابتة تقريباً كذلك . ونتج عن مرحلة الاستقرار الديموجرافي هذه ثبات التركيب العمري للسكان خلال هذه الفترة . واعتبارا من عام ١٩٧٠ بدأ معدل الوفيات في الانخفاض بينما ظل معدل المواليد على مستواه مما أدى إلى خلق المرحلة الثانية من مراحل التطور الديموجرافي وهي مرحلة شبه الاستقرار . والسؤال الآن . . . **هل يمكن القول بأن الوضع السكاني الحالي سيؤدي إلى مرحلة ثالثة من مراحل التطور الديموجرافي ؟** في ضوء مصادر الزيادة السكانية السابقة نجد أن :

الوفيات

ـ لا زالت هناك امكانية محتملة لتخفيض معدلات الوفاة بين السكان في مختلف فئات العمر وبصفة خاصة وفيات الأطفال الرضع ، وهذا أمر يتوقف قبوله على ضوء الحالة الصحية ومستوى التقدم فيها مستقبلاً ، إلا أن مساهمة هذا الانخفاض في الزيادة السكانية تعتبر محدودة جداً ولذلك يظل تأثير الوفيات ثانوياً في حل معادلة عدم التوازن الكمي السابقة .

المواليد

أما بالنسبة للمواليد فهناك شكوك حول إمكانية زيادة المعدلات عن مستواها الحالي .

لقد أظهرت دراسة ميدانية لاستطلاع رأي الأسر حول اتجاهات الانجاب في المستقبل في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت[١٥] ، وجود اتجاه نحو تخفيض معدلات الإنجاب وإلى تصغير حجم الأسرة ، إلا أن الوقت ما زال مبكراً للحكم على ما إذا كان هذا الاتجاه التنازلي اتجاهاً أصيلاً سيقدر له أن يستمر وينتج عنه مرحلة جديدة تنخفض فيها معدلات المواليد والوفيات معاً .

الفصل الثاني
البدائل المتاحة للسياسة السكانية

يمكن النظر إلى العقود الثلاثة الماضية التي مرت على الدولة على أنها فترة انتقالية . ومن الطبيعي في الوقت الحاضر أن تنشط كافة الأجهزة لكي تكون فكرة عن مجموعة البدائل التي يمكن تبينها في مجال تحديد السياسة السكانية .

وإن كانت الدولة حتى الآن لم تتبنَّ سياسة سكانية فقد أصبحت هذه السياسة مطلباً ضرورياً فالجميع يعرف الآثار غير المرغوب فيها للنمو غير المنضبط للعمالة الوافدة ، كذلك ضعف التماسك الاجتماعي وازدياد عوامل التنافر القائمة بين المواطنين والوافدين ، كما أن الحد من انتاج النفط وتخفيض أسعاره وانعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم على تنمية القوة البشرية يمكن أن تكون مؤشراً آخر على ضرورة وجود مثل هذه السياسة السكانية .

والهيكل الأساسي لأية سياسة سكانية يعتمد على شكل التركيبة السكانية المرغوب فيها كمحور لرسم هذه السياسة . ومن الطبيعي أن يتناول هذا الهيكل مجتمع السكان الكويتيين ومجتمع الوافدين على حد سواء ويتم ذلك كله في ضوء مجموعة من الضوابط العامة هي : ـ

١ ـ التوازن السكاني بين المواطنين والمقيمين من جهة وأمن الدولة ومتطلباته على الصعيدين الداخلي والخارجي من جهة أخرى .

٢ ـ تجانس التركيب السكاني بين المقيمين وفقاً لبعض المتغيرات الديموجرافية كالسن والنوع واللغة . . الخ فالانماط السلوكية الجديدة التي صاحبت التحول السريع في المجتمع والتي نتجت عن تفاعل مختلف الفئات أدت إلى ظهور اهتزازات في القيم والمعايير الاجتماعية كما مهدت لظهور عدد من السمات ـ المشكلات الاجتماعية .

٣ ـ مقدار احتياجات الدولة من قوة العمل المدربة في مهن وتخصصات معينة وبما يتفق مع حاجة الانشطة الاقتصادية والنمو المنتظر في تلك الأنشطة .

٤ ـ قدرة قطاع الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان على مواجهة الأعداد المتزايدة من السكان . والمعروف أن الخدمات في هذه القطاعات لم تستطع ملاحقة معدلات النمو السكاني الحالية ، كما أن نمو هذه القطاعات لم يكن متوازناً . فبينما تضاعف في قطاع التعليم كان طفيفاً في قطاع الصحة وكان أقل من التزايد السكاني في قطاع الاسكان .

٥ ـ توفير حد أدنى من الاستقرار والطمأنينة للمقيمين في الدولة ممن أمضوا فترة طويلة في خدمتها .

٦ ـ تأمين التوازن الاجتماعي والتوازن الجغرافي في توزيع السكان على مختلف مناطق الدولة .

أولاً ـ السياسة السكانية للكويتيين

يشتمل التصور طويل الأجل لهذه السياسة على أهداف يتعين على الخطط المرحلية أن تتسق معها وتسير في إطارها وهذه الأهداف ثلاثة :

١ ـ تشجيع السكان الكويتيين نحو زيادة الانجاب .
٢ ـ تنمية القوة العاملة الكويتية .
٣ ـ إعادة النظر في سياسة التجنيس .

تشجيع الانجاب :

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية لا يمكن القول بوجود إمكانية لزيادة محتملة في معدلات الزيادة الطبيعية عن مستواها الحالي .

إن المشاهدات التاريخية عن المراحل الديموجورافية التي مرت بها الدول الصناعية إلى أن وصلت إلى مستواها الراهن تشير جميعها إلى أن تحسن وارتفاع مستوى المعيشة يعقبه بوقت قصير نسبياً انخفاض في معدلات المواليد ، إلا أن هذا الهبوط في معدلات المواليد يسبقه فترة يزيد فيها قليلاً نمو السكان . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن نجاح برامج التنمية يؤدي إلى انتعاش المجتمع خصوصاً وأن التنمية الاجتماعية تحظى بنصيب كبير أيضاً ، فبتوفر الخدمات المختلفة ، وبتحسن المستوى الصحي ورعاية الأطفال والأمهات يزداد انخفاض معدلات الوفاة ، بينما تظل معدلات المواليد دون تغيير ، بل قد تزيد في البداية بسبب فرص الزواج وزيادة الدخل في ظل الرواج الاقتصادي ، ولكن سرعان ما تتبعه إلى الهبوط تدريجياً ـ أسوة بما سبق وأن حققته معدلات الوفاة ـ كنتيجة لانتشار التعليم وارتفاع السن عند الزواج واتجاه النساء إلى دخول سوق العمل . وتستغرق هذه المرحلة وقتاً يطول أو يقصر تبعاً لحالة المجتمع السكاني وخصائصه المختلفة وحالته الاقتصادية عند بدء التنمية .

*** في المجتمع السكاني الكويتي بدأ الاهتمام بالاصلاح الاجتماعي واتخذت الدولة في هذا السبيل خطوات هامة من أهمها :**

- توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة للمواطنين جميعاً .
- اتاحة التعليم في مختلف مراحله لكل السكان .
- التوسع في إنشاء المستشفيات والوحدات الصحية لتوفير الخدمات الطبية والعلاجية .
- التوسع في مشروعات الاسكان . . . الخ .

وقد كانت نتيجة ذلك تحقيق انخفاض سريع في معدلات الوفاة وبصفة خاصة الأطفال الرضع على نحو ما سبقت الاشارة إليه . ويمكن في ظل وجود هذه البرامج واتساعها مستقبلاً الافتراض بثبات معدلات المواليد على مستواها الحالي وسريانها لفترة زمنية قصيرة في المستقبل . وهذا الفرض قد يكون مقبولاً إذا ما قامت الدولة بخطوة موازية وفي نفس الوقت ذات اتجاه عكسي يعادل من حيث القيمة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يحتمل معها تقليل الانجاب والتي أظهرتها الدراسة الميدانية . **ويقترح هنا أن توفر الدولة بعض أو كل الوسائل الآتية لتشجيع الانجاب بين الكويتيين :**

- ضمان حد ادنى لدخل الأسرة يتناسب مع حجم الأسرة .
- العلاوات التصاعدية التي تعطى للأسر مع تزايد عدد الأطفال .
- منح إجازات خاصة للأمهات .
- تبني الدولة لبرامج رعاية الطفولة خاصة بالنسبة للأطفال المعوقين .
- زيادة إجازات الرضع .
- تحسين أساليب الخدمة داخل دور الحضانة .

والجدير بالذكر أن الدولة تمارس بالفعل بعض هذه الحوافز ، ويمكن للدولة توسعة نطاقها مستقبلاً كما يمكن لها توعية الأمهات بظروف التنمية مع نظرة أبعد لوضع الكويت وقلة عدد المواطنين بها . والدعوة يجب أن تكون لزيادة الانجاب مع تنظيمه وليس تحديده وعلى ألا تكون الدعوة لزيادة الانجاب دعوة لتعدد الزوجات .

والواقع أن عملية عدد الابناء في الاسرة أمر يحدده الزّوجان وحدهما ويمكن أن يضعا في المقام الأول ظروفهما الشخصية ثم تكون النظرة أشمل وأبعد إذا تخطت الحدود العائلية للمستوى الوطني كحل لقضية التنمية في الدولة .

والمطالبة هنا بزيادة الانجاب كهدف نحو رسم سياسة سكانية للدولة لا بد من النظر إليه في إطار تحليلي متكامل يأخذ في اعتباره عدداً من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها زيادة فرص التعليم للمرأة ، وفتح مجالات العمل أمامها وغيرها من العوامل التي قد تؤدي بطبيعتها إلى أثر عكسي وهو تقليل الميل إلى الانجاب .

٢ ـ تنمية القوة العاملة الكويتية :

تتطلب التنمية الاقتصادية كعنصر هام من محاور رسم السياسة السكانية أربعة مقومات أساسية هامة :

- توفير رأس المال .
- تنمية القوة العاملة .
- استخدام الأساليب المتقدمة في الانتاج .
- وجود سوق كافية لاستيعاب المنتجات .

والعنصر الثاني يعتبر من أكثر العقبات ، والمقصود هنا تنمية على محورين . . . كمية ونوعية .

فالتنمية الكمية التي تعتمد على رفع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين أصبحت بصورة واضحة محدودة والسبيل الثاني هو رفع معدلات النشاط للسكان الذكور والاناث على السواء . بالنسبة للذكور فإن الاتجاه العام لمعدلات النشاط في معظم الدول يميل إلى الانخفاض بسبب انتشار التعليم بين الصغار وزيادة الاهتمام بنظم التأمينات الاجتماعية والذي يؤثر سلبياً على معدلات النشاط بين كبار السن ، ولا يبقى بعد ذلك إلا احتمال زيادة النشاط بين الاناث وهو أمر يحتاج إلى فترات طويلة نسبياً لارتباطه بالقيم والعادات الاجتماعية السائدة .

وإذا انتقلنا إلى الجانب النوعي فالملاحظ أن اكتساب المواطنين للمهارات والخبرات الفنية لم يكن دائماً بنفس سرعة بناء المجتمع أو معدلات تحديثه . لقد أدت سهولة استقدام العمالة من الخارج واقبال المواطنين على أنشطة اقتصادية بعضها ذو عائد مضمون والآخر ذو ربحية عالية ، إلى عدم تطور القوى البشرية المواطنة بما يساعد في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة .

لقد جاءت ثورة العلم والتكنولوجيا منذ بداية الحرب العالمية الثانية ليس فقط لتوطيد الصلة بين العلم والتكنولوجيا وإنما لتحدث تغيرات جذرية في البنية الطبيعية والاجتماعية للمجتمعات البشرية . وبقدر ما ازدادت وتشعبت هذه العلوم والفنون بقدر ما تعاظمت ضرورة ملاحقتها بهدف الاستفادة منها في تطوير المجتمع . لقد ظلت بعض المهن والتخصصات وبعض فروع النشاط الاقتصادي بعيدة عن مساهمة السكان

الكويتيين ، ففرص الربح الهائلة في التجارة والمضاربات العقارية والمالية وفرص العمل الاداري المتاحة في الحكومة وريع كفالات الأعمال وغيرها حرفت نسق حوافز العمل في المجتمع وأبعدت المواطنين عن قنوات التعليم والتدريب التي يمكن أن تؤدي لقيامهم بدور أكبر في قوة العمل . لذلك ولتأمين سد العجز في العناصر الفنية في قوة العمل سواء كان هذا العجز كمياً أو ناشئاً عن القصور في التدريب فإن السياسة السكانية في المستقبل القريب لا بد وأن تتناول إعادة النظر في :

ـ النظم التربوية وقوانين التوظف والعمل وسياسات الأجور والحوافز بما يضمن تشغيل الطاقات البشرية الكويتية بكاملها وحسب استعداداتها وإمكاناتها ورفع أدائها الوظيفي بدلا من الاعتماد على توفير المزيد عن طريق الهجرة إلى البلاد .

ـ العمل على اندماج قوة القوى الوطنية في المجتمع الصناعي وبث قيم هذا المجتمع فيها وتكوين فئات متخصصة ومشبعة بهذه القيم .

والعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي تعتبر الآن من المسلمات الأساسية ، إلا أن شكل التعليم واتجاهه أصبح هو الأهم في هذا المجال . هناك بالفعل نهضة تعليمية في الكويت ، إلا أن تلك النهضة أخذت اتجاهاً نحو زيادة في الاستيعاب للتعليم النظري على حساب النقص في التعليم الفني . لقد ترتب على هذا الوضع وجود فائض في العمالة غير المتخصصة على حساب النقص في الأيدي العاملة الفنية ، ولا سبيل لازالة هذا التناقض إلا عن طريق الموازنة بين متطلبات التنمية من جهة وبين نوع التعليم من جهة أخرى .

ـ القضاء على بعض ظواهر استقطاب الكويتيين نحو العمل في مهن وتخصصات ومناطق معينة دون غيرها .

ـ تأمين تحقق التحرك الرأسي والأفقي لقوة العمل لتمكين أفرادها من الانتقال إلى مستويات أعلى وتيسير انتقالهم بين فروع المهنة الأصلية ومداومة تطوير مهارتهم .

ـ تأمين التوازن في الميدان المهني بين نوعي السكان في المجتمع وذلك بالسعي إلى زيادة نسب مساهمة الاناث في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى تنمية دور المرأة التقليدي خارج قوة العمل بما يدعم دور المرأة عموماً في عملية التنمية . فإذا كان عمل المرأة قد أصبح الآن من الحقائق الثابتة . . . إذن لا بد

من تعديل في خطط التنمية واستراتيجياتها لازالة المعوقات التي قد تقف في سبيل دخولها إلى ميدان العمل .

ـ تحقيق التكامل مع الدول العربية المصدرة للقوى العاملة في مجال التدريب لاستكمال النقص في هذا الميدان ولضمان مصدر اضافي للقوى العاملة المدربة . وقد يكون هذا العامل دافعا للمطالبة بوجود سياسة سكانية تشمل الوطن العربي بأكمله ، نساهم في تنظيم حركة انتقال العمالة وانسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها كل قطر على حدة وبما يحقق في النهاية نوعاً من التوازن بينها جميعاً .

٣ ـ إعادة النظر في سياسة التجنيس : ـ

تشجيع السكان الكويتيين نحو زيادة الانجاب أو تنمية القوة العاملة بينهم كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه إنما هو دالة في الزمن . وهذا يعني أن الدولة لن تقطف ثماراً ملموسة بأحد هذين الأسلوبين أو كلاهما إلا بعد مرور فترة زمنية بالطبع ليست قصيرة . **وليس أمام الدولة ـ كحل سريع ومباشر لعلاج التركيبة السكانية القائمة إلا إعادة النظر في سياسة التجنيس الحالية** . فالاعداد التي يتم تجنيسها سنوياً هي ضئيلة للغاية ، ويلزم الارتفاع بمعدلات التجنيس ـ على الأقل ـ إلى المستوى الذي كانت عليه من قبل خلال الفترة **١٩٦٥ ـ ١٩٧٠** .

يبقى بعد ذلك تحديد وعاء التجنيس . هناك مصدران .

أ ـ فئة السكان بدون اثبات ونقصد بهم المولودين في دولة الكويت ممن لا جنسية لهم .

ب ـ العرب الوافدون المقيمون بالدولة لفترة طويلة من الزمن وقاموا بتأدية واجبهم طوال فترة إقامتهم .

وإعادة النظر في سياسة التجنيس تستلزم من الدول إعادة النظر في التشريعات الخاصة بمنح الجنسية بحيث تتغير النظرة إلى التجنيس من وسيلة للتمتع بمزايا وحقوق معينة إلى مسؤولية والتزام نحو المجتمع يفرض على المستفيد من التجنيس مزيداً من الولاء والعطاء للمجتمع ويفرض على الدولة الموضوعية في الاختيار ممن شاركوا ويشاركون في تأدية واجبهم نحو الوطن .

وبطبيعة الحال يجب المواءمة بين الزيادة السكانية المتوقعة كنتيجة للتجنيس وبين الاعباء التي تلتزم الدولة بتقديمها لهم بعد حصولهم على الجنسية .

ثانياً ـ السياسة السكانية لغير الكويتيين

يشكل السكان غير الكويتيين **٣٩** جنسية بالاضافة إلى عدد من الجنسيات الأخرى ، وكان توافد هؤلاء على الكويت مصاحباً لمجموعة من المتغيرات أهمها :

١ ـ بداية عصر النفط ثم ظهور ما يمكن أن يُسمىّ بوفرة العائدات النفطية وما يترتب عليه من انفتاح الدولة على العالم الخارجي وما يتطلبه ذلك من توسعة في المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة .

٢ ـ استقلال الدولة سياسيا ثم بدء مرحلة تعدد المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية . , والتي تعمل لتأمين مستوى رفيع من الخدمات وبصفة خاصة في مجالات الاسكان والتربية والصحة .

*** والسياسة التي اتبعت مع هذه الجنسيات المتعددة من الوافدين هو فتح باب الهجرة لمن تعاقدت معهم الدولة ومؤسساتها أو لمن يرغب العمل فيها** وقد نشأ عن هذا الوضع :

١ ـ كثرة عدد الأجانب وبصفة خاصة الآسيويون ، ولقد أخذت تشكيلات منهم في الوصول إلى المنطقة مؤخراً في شكل تجمعات عمل وكانت هجرتهم منظمة لدرجة أثيرت من حولها الشبهات كما أصبح لوجودهم أبعاد سياسية وثقافية وحضارية وأمنية .

٢ ـ يصاحب بعض الوافدين أفراد أسرهم مما يؤدي إلى ازدياد المركبة السكانية الوافدة عن حجم قوة العمل المستوردة . أيضاً من بين هؤلاء يوحد نسبة كبيرة من المعولين وخاصة الأطفال ، وواجب الدولة نحو هؤلاء الأطفال هو توفير احتياجاتهم من السلع والخدمات . وهذا الانفاق من جانب الدولة يمثل استثمارا ضائعاً إذا لم يقدر لهؤلاء الأفراد المساهمة مستقبلاً في النشاط الاقتصادي للدولة .

٣ ـ التباين الكبير بين جنسيات الوافدين أوجد أوضاعا اجتماعية ـ اقتصادية تحكم العلاقة بينهم وبين المواطنين وكان لها في بعض الأحوال مشاعر غير إيجابية أدت إلى ضعف الانتاجية الكلية وضعف التماسك الاجتمْاعي .

والسياسة السكانية المقترحة مع غير الكويتيين تتلخص في تغيير أنظمة الاقامة لهم بحيث تشكل إقامات مؤقتة وإقامات دائمة كالآتي :

الاقامات المؤقتة :

وتمنح للوافدين الجدد وهي من ناحية لا تختلف عن نظام الاقامات المعمول به حالياً لمدد زمنية قابلة للتجديد . ولكن من ناحية أخرى تتطلب سياسة واضحة لأعداد وخصائص القادمين الجدد ، أسلوب التعاقد معهم وأية اشتراطات أخرى تتعلق بالعمر أو المهنة أو المستوى التعليمي إلى غير ذلك من الخصائص الهامة التي يجب توافرها في القادمين للاقامة في البلاد .

وعلى أن يتم بعد ذلك مراقبة المعايير الموضوعية في استجلاب الوافدين من قبل الاجهزة المسؤولة عن ذلك (ديوان الموظفين ـ وزارة التربية ـ وزارة الشؤون الاجتماعية ـ وزارة الداخلية وغيرها) .

الاقامات الدائمة :

يعتبر شرط الاقامة لفترة معينة إلى جانب بعض المعايير الموضوعية الأخرى الأساس في منح حق الاقامة الدائمة . والاقامة الدائمة لا نعني بها إقامة تنتهي بعد فترة معينة ـ طالت أم قصرت ـ وإنما اقامة مدى الحياة تنتهي بوفاة الشخص . وتكون هذه الاقامة خطوة من عدة خطوات لسياسة مرحلية تنتهي بالحصول على الجنسية .

والاقامة الدائمة نظام معروف ومعمول به في كثير من الدول لتوفير نوع من الاستقرار للمهاجرين وكشرط لنجاحه وجود سياسة معلنة ومحددة تحتوي على الآتي :

١ ـ قائمة بالشروط التي يجب توافرها في طالب الاقامة الدائمة مثل :

- اشتراط مدى عمري معين .
- اشتراط مهن وتخصصات تؤدي إلى استكمال قوة العمل الوطنية .
- اية شروط تتعلق بالجنسية السابقة والمهنة التعليمية والحالة الزواجية . . الخ .

٢ ـ اعداد أوزان خاصة بكل شرط من الشروط السابقة . بطبيعة الحال هذه الاوزان ليست ثابتة الدوام وإنما يتعين تغييرها من فترة لأخرى طبقاً لمصلحة البلاد .

٣ ـ اشتراط حد أدنى للدرجات لطالب الاقامة الدائمة . هذا الحد الأدنى يمكن استنتاجه كمتوسط من الشروط السابقة مرجحاً بعدد الأوزان الخاصة بكل شرط .

وبطبيعة الحال فإن الشروط والأوزان الموضوعة لن تسمح باعطاء الاقامة الدائمة إلا للأفراد الذين ترى الحكومة أن الدولة في حاجة إلى خدماتهم وأن منحهم هذا الحق سوف يدفعهم إلى الاسهام في نهضتها ورخائها حالياً ومستقبلاً وعلى الا يترتب على اضافتهم أي ضرر مادي أو معنوي ويمكن اختيار حاملي الاقامة الدائمة من بين : ـ

١ ـ العرب المولودين بالكويت والذين أنهوا تعليمهم بها ويشاركون الآن في عملية الانتاج والخدمات بالدولة .

٢ ـ الأفراد الذين أقاموا بالدولة عدداً معيناً من السنوات وأظهروا استعداداً طيباً للمساهمة في بناء الدولة .

ولالقاء الضوء على حجم ونسبة هاتين الفئتين نلجأ إلى دراسة الاحصاءات المتاحة في عام ١٩٧٥ .

المولودون بدولة الكويت :

بلغت نسبة السكان غير الكويتيين المولودين بدولة الكويت حوالي ٣٠٪ من جملة غير الكويتيين ويشكل العرب أكثر من ٩٠٪ من جنسيات هؤلاء المواليد .

جدول (٩)

السكان غير الكويتيين المولودون بدولة الكويت

حسب الجنسية والنوع ـ ١٩٧٥

بيان	اجمالي السكان غير الكويتيين	الوافدون المولودون بدولة الكويت		
		جنسيات عربية	جنسيات أخرى	جملة
ذكور	٣٠٧١٦٨	٧٢٣١٥	٧٤١٨	٧٩٧٣٣
أناث	٢١٥٥٨١	٦٩١٥٨	٧٥٠٤	٧٦٦٦٢
جملة	٥٢٢٧٤٩	١٤١٤٧٣	١٤٩٢٢	١٥٦٣٩٥

وبدراسة التوزيع العمري لهؤلاء المواليد والذين ينتمون إلى جنسيات عربية فقط (جدول ١٠) نجد أن ٤,٧٪ منهم ينحصرون في مرحلة العمر من ١٥ إلى أقل من ٣٠ سنة **وهي المجموعة التي يمكن أن تشكل أساساً موضوعياً للاختيار من حيث كونهم عرباً مولودين بالدولة وفي بداية سن** القدرة على العمل .

جدول (١٠)

العرب غير الكويتيين المولودون بدولة الكويت

حسب السن والنوع ـ ١٩٧٥

بيان	أقل من ١٥ سنة	١٥ـ	٣٠ـ	٦٠فأكثر	الجملة
ذكور	٦٨٤٤٢	٣٥٩٩	٢٤٩	٢٥	٧٢٣١٥
اناث	٦٥٦٤٨	٣٢٨٥	١٧٢	٥٣	٦٩١٥٨
جملة	١٣٤٠٩٠	٦٨٨٤	٤٢١	٧٨	١٤١٤٧٣

الاقامة بدولة الكويت :

إذا انتقلنا إلى توزيع غير الكويتيين حسب فئات مدة الاقامة بالسنوات الكاملة (جدول ١١) نجد أن ١٢,٧٪ من جملة غير الكويتيين أقاموا في الدولة على الأقل

جدول (١١)

إجمالي الوافدين والوافدون في فئة العمر ٢٠ ـ ٣٠ سنة

حسب الجنسية ومدة الاقامة ـ ١٩٧٥

مدة الاقامة		٥ ـ	١٠ ـ	١٥ ـ	٢٠ ـ	٢٥ فأكثر
إجمالي الوافدين	عرب	١٢٦٨٥٨	٧٣٧٧٠	٣٧٩٤٣	١٢٢٦٨	٢٧٣٣
	أجانب	٢٣٣٣٥	١١٨١٨	٨٦٩٥	٣٣٠١	١٥١٨
	جملة	١٠٥١٩٣	٨٥٥٨٨	٤٦٦٣٨	١٥٥٦٩	٤٢٥١
الوافدون في العمر ٢٠ـ٣٠سنة	عرب	٢٤٤٥٣	١٠٩٢٣	٣٩٠٣	١٨٠٠	٢١٢
	أجانب	٦٧٣٥	١٩٠٧	٥٤٨	٢٩٩	٦٨
	جملة	٣١١٨٨	١٢٨٣٠	٤٤٥١	٢٠٩٩	٢٨

لمدة ١٥ سنة ويشكل العرب الأغلبية الساحقة منهم (حوالي ٨٠٪) . و إذا اقتصرنا على السكان في فئة العمر ٢٠-٣٠ سنة وقت التعداد والذين أقاموا بالدولة على الأقل لمدة ١٥ سنة نجد أنهم يشكلون حوالي ١,٣٪ من جملة غير الكويتيين ومعظمهم بطبيعة الحال من السكان العرب (٨٦,٦٪) . **وفي رأينا أن السكان في هذا المدى العمري يشكلون أيضاً أساساً موضوعياً للاختيار من حيث كونهم عرباً وفي سن القدرة على العمل وأقاموا في الدولة لفترة طويلة .**

سبب الاقامة :

وفي جميع الأحوال السابقة نجد أن نسبة من يعملون في القطاع الخاص أكبر من نسبة من يعملون في القطاع الحكومي (جدول١٢) . وانتقاء حاملي الاقامة الدائمة من بين هؤلاء من شأنه أن يساعد على تنمية دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي .

جدول (١٢)

إجمالي الوافدين ، والوافدون في فئة العمر ٢٠ - ٣٠ سنة حسب الجنسية وسبب الاقامة

سبب الاقامة	إجمالي الوافدين			الوافدون في العمر ٢٠-٣٠ سنة		
	عرب	أجانب	جملة	عرب	أجانب	جملة
عمل حكومي	٥٦٢٧٠	٧٣٤٩	٦٣٦١٩	١٢٥٩٧	١٤٦٠	١٤٠٥٧
عمل خاص	٩٠١٠٢	٥٧١٠٢	١٤٧٢٠٤	٢٠٥٧٢	٣١٧٣٥	٥٢٣٠٧

*** بطبيعة الحال يسمح نظام الاقامة الدائمة ببعض المزايا ويوفر لحامليها بعض الحقوق وفي نفس الوقت يفرض عليهم عدداً من الواجبات .**

مزايا نظام الاقامة الدائمة :

١ - اعطاء استقرار لفئات مختارة من السكان الوافدين .

٢ - استقطاب الأفراد الذين انفقت الدولة على اقامتهم فيها وخصوصا في مراحل

التعليم المختلفة حتى تستفيد من خبرتهم بالأوضاع المحلية وتحصل على ثمرة تنشئتهم وتعليمهم وتدريبهم .

٣ ـ أساس لقاعدة سليمة للتجنيس ، بحيث يختار المجنسون من بين حملة الاقامة الدائمة فقط وفق أسلوب انتقائي موضوعي تحدد فيه معدلات التجنيس على أساس احتياجات البلاد الفعلية وشكل التركيبة السكانية المرغوب فيها .

٤ ـ استكمال النقص في قوة العمل الكويتية عن طريق منح الاقامة الدائمة للأفراد الداخلين في قوة العمل وتحتاجهم القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة .

الحقوق والواجبات :

تكسب الاقامة الدائمة للحاصلين عليها بعض الحقوق المشروعة للمواطنين الكويتيين والتي لا تتعارض مع سياسة الدولة ومنها :

ـ حق الاقامة في الدولة داخل حدودها السياسية لأجل غير محدود .

ـ حق العمل ومزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي دون اشتراط الكفالة من الغير ودون أن يكون له حق الكفالة .

ـ حق ملكية السكن دون التزام من الدولة بتمليك مسكن وفقاً للنظم المتبعة مع المواطنين الكويتيين .

ـ حق الاقامة الدائمة للأقارب من الدرجة الأولى لحامل الاقامة الدائمة طالما كانوا في مسؤوليته .

ولا تكسب الاقامة الدائمة الحاصلين عليها بعض الحقوق الأخرى مثل :

ـ حق تولي الوظائف العامة ذات الطابع السياسي .

ـ بعض الحقوق والواجبات السياسية مثل حق التصويت والانتخاب والتجنيد .

الفصل الثالث
انعكاس السياسة السكانية
على السياسات في المجالات الأخرى بالدولة

عند التخطيط لسياسة سكانية يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر انعكاس هذه

السياسة على السياسات القائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوقعاتها مستقبلاً . فالعلاقات الاقتصادية تحكمها علاقات تشابكية ولا بد من مراعاة هذه العلاقات بما يضمن عدم حدوث عوامل طارئة ـ أثناء التنفيذ ـ قد تؤثر على سلامة السياسة السكانية .

وانعكاس السياسة السكانية على السياسات في المجالات الأخرى قد يكون سريعاً ومباشراً في بعض المجالات ، كما قد يكون هيناً وغير مباشر في مجالات أخرى ، ومن العسير حصر كافة المجالات التي تؤثر فيها السياسة السكانية أو تتأثر بها بدرجاتها المختلفة . **وعليه فإننا سنقتصر هنا على المجالات التي يكون فيها التأثير مباشراً وبصفة خاصة السياسات في مجالات الاسكان والصحة والأمن والخدمات التعليمية والتربية والتخطيط الاقتصادي .**

والتنسيق والتكامل بين تلك المجالات والسياسة السكانية أمر ضروري تحكمه العوامل اللازمة لنجاح أية سياسة سكانية .

مجالات الاسكان :

تهدف السياسة الاسكانية في الكويت إلى :

١ ـ اسكان ذوي الذخل المحدود من الكويتيين بشروط ميسرة من الدولة .

٢ ـ تأمين تسهيلات سكنية لبعض العاملين في الادارات الحكومية من الوافدين .

٣ ـ تشجيع الدولة للقطاع الخاص على إقامة وحدات سكنية عن طريق تدعيم الائتمان العقاري وتوفير مواد البناء الأساسية والعمالة اللازمة في قطاع التشييد .

والوضع السائد حالياً يدل على وجود أزمة اسكانية فالزيادة السنوية في عدد الوحدات المشيدة لم يكن دائماً بنفس مقدار الزيادة السنوية في أعداد الأسر ، هذا فضلاً عن جوانب المشكلة الأخرى والمتعلقة بارتفاع تكاليف البناء ، زيادة الايجارات ، تجديد الوحدات القائمة .

وبطبيعة الحال فإن السياسة السكانية المقترحة لن تساعد في تفاقم حدة هذه المشكلة لأن ظاهرة الاقامات الدائمة وإن كانت تعطي لحاملها حق التملك في السّكن إلا أنها لا تعطي له الحق في الحصول على امتيازات سكنية من الدولة ، بل على

العكس فإنها تساهم في تخفيف حدة المشكلة إذا ما ساعد حق الملكية حاملي الاقامة على المساهمة بمدخراتهم في قطاع التشييد والاسكان .

ومع ذلك فإن الدمج المتوقع لهذه الفئة من السكان مع السكان الوطنيين باعتبارهم الوعاء الأساسي الذي يختار منه للتجنيس فيما بعد لا بد وأن ينعكس على التخطيط الاسكاني بأكمله سواء من حيث المسكن والتوزيع الجغرافي لهذه المساكن على مناطق الدولة أو ما يتعلق بهذا التخطيط من جوانب اجتماعية وبيئية واقتصادية وهندسية .

مجالات الصحة :

الرعاية الصحية مكفولة لجميع السكان الكويتيين والمقيمين على حد سواء ، لذلك فإن الخدمات الصحية لن تتأثر كثيراً بسبب تغيير السياسة السكانية وما يصاحبها من زيادة في عدد السكان ، بل على العكس من ذلك تساعد السياسة السكانية المقترحة على توفير الأعداد اللازمة من العاملين (اطباء ـ صيادلة ـ فنيون ـ أفراد خدمة طبية) . مما يساعد على رفع مستوى الخدمة . كذلك تساعد السياسة السكانية على خلق جو من الاستقرار لمجتمع المقيمين إقامات دائمة من أفراد الهيئة الطبية عموماً وبصفة خاصة ذوي التخصصات العالية وعدم تعرضهم لعوامل الجذب في أسواق العمل المجاورة والأسواق الدولية .

مجالات الأمن :

السياسة السكانية في قطاع الأمن لها بعدان :

الأول : ويتعلق بتنمية قطاع الأمن . . . فلا شك أن نظام الاقامة الدائمة سوف يساعد على سد النقص في أعداد العاملين بأجهزة الأمن ولا سيما بين المؤهلين منهم .

الثاني : تقليل المشاكل الأمنية وخفض معدلات الجريمة . فإذا كان الهدف من السياسة السكانية هو التقليل التدريجي من الاعتماد على القوة البشرية الوافدة فإن ذلك يوفر الكثير من المشاكل الأمنية ، وكذلك فإن الاستقرار الاجتماعي الذي يوفره نظام الاقامة الدائمة سيكون دافعاً إلى تقليل الميل إلى الجريمة في مجتمع الوافدين .

مجالات الخدمات الاجتماعية :

يفترض نظام الخدمة الاجتماعية المعمول به للسكان الكويتيين ما يلي :

١ ـ الاشتراك في الجمعيات التعاونية والخيرية والنقابات العمالية والمهنية والأندية الرياضية وخدمات مراكز الشباب وغيرها من الخدمات الاجتماعية المشابهة .

٢ ـ التمتع بما تلتزم الدولة بتقديمه من مساعدات عامة لبعض الأسر في حالات العجز عن العمل والطلاق والترمل وللمرضى والأيتام وأسر الطلبة المحتاجين وأسر المسجونين .

٣ ـ التمتع بالخدمات التي تقدمها الدولة لرعاية بعض الفئات الخاصة والمعوقين وهم الفئات التي تمنعها ظروفها الاجتماعية أو الذهنية أو الجسدية عن التكيف مع المجتمع .

ولا شك أن امتداد نظام هذه المساعدات والخدمات ليشمل حاملي الاقامة الدائمة ـ كجزء من السياسة السكانية المقترحة ـ سوف يساعد في الاستقرار النفسي لهؤلاء السكان وزيادة تكيفهم مع ظروف المجتمع وتنمية قدراتهم على الاسهام الايجابي في أوجه نشاطه .

ولكن من ناحية أخرى يجب أن تشتمل السياسة السكانية على الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية التي قد تنشأ عن عملية الدمج الطبيعي للسكان في المجتمع .

مجالات التربية :

الاستثمار في الخدمات التربوية بطبيعته استثمار طويل الأجل . بمعنى أن ما ينفق من مبالغ خلال فترة ما يوزع على عدد كبير من الأفراد وعلى عدد كبير من السنوات يستمر خلاله تخريج الكثير من الطلاب في مراحل التعليم المختلفة . من أجل ذلك فإن هذا الاستثمار هو رأس مال بشري يلزم الحفاظ عليه والعمل على استمرار تنميته .

وفي مجال التعليم تستهدف السياسة السكانية ربط التعليم بالتنمية وتطوير البرامج التعليمية بحيث يتسنى لحركة التعليم أن تسبق حركة المجتمع وتقود عملية التنمية .

من أجل ذلك ولكي تحقق السياسة السكانية أهدافها يلزم :

١ ـ تطبيق قانون التعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية على جميع الأطفال المقيمين بالبلاد . وكمرحلة أولى فاننا نرى تطبيق هذا القانون أولاً على الكويتيين ، على أن يستتبع ذلك اجراء دراسات مكثفة للبحث في إنشاء مراكز تدريب متخصصة لاستيعاب هؤلاء الذين لا يثبتون قدرة على مواصلة التعليم المعتاد .

٢ ـ تنسيق حركة انشاء المدارس مع الحركة العمرانية المتوقعة من زيادة السكان بما يضمن توزيع سكاني متكافىء للخدمة وكثافة مقبولة للفصل .

٣ ـ زيادة عدد المدارس الحكومية بحيث تستوعب إلى جانب الكويتيين أبناء حاملي الاقامة الدائمة من غير الكويتيين ، مع زيادة الدعم للمدارس الأهلية لقبول أبناء باقي الوافدين .

٤ ـ تشجيع التعليم الفني بكافة الوسائل وانشاء المزيد من المعاهد المتخصصة وتطوير برامج التعليم العام بما يحقق أكبر قدر من التوازن بين الانشطة الاقتصادية والمجموعات المهنية ويرفع من انتاجية العمل .

٥ ـ توسيع قاعدة برنامج محو الامية ورفع نسبة الاستيعاب في مختلف المراحل الدراسية .

٦ ـ ترشيد العملية التعليمية في كافة مراحلها والعمل على تقليص هوامشها في كل مرحلة عن طريق ملاحقة المتسربين من التعليم ، وتوجيههم نحو المجالات التي تظهر فيها مواهبهم .

مجالات التخطيط الاقتصادي :

تتسم الكويت في بيئتها الهيكلية بتفاوت شديد في مواردها الاقتصادية سواء من حيث الحجم أو النوع . فالزيادة في الموارد النفطية يقابلها نقص في الموارد البشرية والموارد الطبيعية الأخرى . ولتحقيق التوازن في كلا الاتجاهين يلزم أن تأخذ السياسة السكانية بعدد من الأمور مثل :

١ ـ البعد عن المشروعات ذات الكثافة البشرية والتركيز على المشروعات ذات

الكثافة الرأسمالية ، وبصفة خاصة اختيار المشروعات التي تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة أكثر من غيرها وكذلك المشروعات ذات التشابك الانتاجي وهي التي تغذي أو تتغذى بمنتجات مشروعات أخرى .

٢ ـ تنويع الاقتصاد الداخلي للدولة عن طريق التوسع في الاستثمارات الداخلية التي يتحقق معها التوازن بين حجم السكان والمساحة الجغرافية من جهة وبين الموارد الطبيعية من جهة أخرى .

٣ ـ مراعاة التناسق بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية (بواسطة مؤسسات كويتية) شريطة ألا تؤدي مساهمة الكويتيين فيها لهجرة الكفاءات منهم إلى خارج البلاد .

خاتمة

المقصود بالسياسة السكانية خطة بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق الحجم الأمثل للمجتمع السكاني في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة وهي بالنسبة لدولة الكويت أصبحت ضرورة ملحة . فالدولة لا تستطيع أن تحقق أية طموحات تنموية إلا عن طريق العنصر البشري . فبناء مدرسة أو انشاء مستشفى أو رصف طريق جديد يترتب عليه بالضرورة يد عاملة أو خبرة فنية من مدرس أو طبيب أو مهندس وكل ذلك يتطلب توافر خدمات لكل منهم سواء كانت خدمات طبية أو سكانية أو أمنية وذلك من حيث المنشآت والعاملين فيها والمعدات اللازمة لها . قد يكون عامل المال هاماً وضرورياً جداً ، ولكن تظل الاداة التنفيذية هي العامل البشري . فأرضنا واسعة وخيراتنا موفورة وليس أمامنا إلا أن نزيد أعدادنا ونعمل معاً ونستغل كل صغيرة وكبيرة في مواردنا الطبيعية ، ولا يتم ذلك إلا من خلال سياسة سكانية للدولة واضحة ومحددة المعالم .

لقد أظهرت الدراسة أن **زيادة الانجاب أو تنمية القوة العاملة الكويتية كأهداف لخطط مرحلية في السياسة السكانية لن تكون قادرة بمفردها لادارة الخدمات الاساسية التي تميز مجتمع الرّفاه في دولة الكويت** . فالحاجة إلى غير الكويتيين دائمة بحيث تتطلب إعادة النظر في سياسة التجنيس . وهنا يؤكد الباحث مرة أخرى على مسألة أمن الدولة ومتطلبات هذا الأمن بحيث تعطى الجنسية أساساً لاستكمال النقص في قوة

العمل الكويتية ويفضل الاختيار من بين مواليد الدولة العرب الذين أقاموا فيها فترة طويلة من الزمن وبنسب تتوازن مع التركيب السكاني في الدولة .

والسياسة السكانية فور اقرارها يتم تحويلها إلى مجموعة من البرامج التنفيذية يلزم لنجاحها تضافر جهود كافة الأجهزة والمؤسسات بالدولة . ومن هنا يكون من الضروري التنسيق بين هذه الوسائل .

إن الوسائل الاعلامية كالاذاعة والتليفزيون والصحافة والسينما هي الأدوات العملية لتشكيل اتجاهات الرأي العام وقيادة السلوك والتأثير في النظام والقيم والعادات الاجتماعية ، ومن الطبيعي أن يقع عبء كبير على هذه الوسائل لتأهيل الرأي العام حيال السياسة السكانية الجديدة .

الحواشي

(١) من الأسباب التقليدية التي ساعدت على ارتفاع معدلات النمو السكان في الدول النامية نجد انتشار الأمية ، الزواج المبكر ، ضعف سوق العمل أمام المرأة ، ارتفاع معدل وفيات الرضيع ، عدم وجود برامج فعالة لتنظيم الأسرة . بالاضافة إلى ذلك تعتبر هذه الدول من أكثر المجتمعات تعرضا للحروب وهو ما يدفع سكانها إلى زيادة الانجاب لتعويض ما تأكله الحرب من السكان . إن الزيادة المفاجئة في اعداد المواليد السنوية منذ عام ١٩٤٥ ـ والتي تسمى أحياناً موجة الأطفال Baby boom ـ بعد الحرب كانت جزئياً ذات طبيعة مؤقتة (نتيجة لزيجات حديثة نسبياً) وجزئياً نتيجة لاتجاه مرغوب فيه نحو أسر أكبر حجماً من قبل .

(٢) في امريكا اللاتينية يعتبر الاجهاض من أكثر الوسائل شيوعاً عند تنظيم الاسرة على سبيل المثال في تقرير لمجلس رعاية الاسرة البرازيلية جاء أن عملية الاجهاض تصل إلى ١,٥ مليون حالة سنوياً . ويعني ذلك أن هناك حالة اجهاض مقابل كل ثلاثة مواليد . وفي أورجواي تنعكس النسبة حيث توجد ٣ حالات اجهاض لكل مولود واحد . وتتراوح معدلات الاجهاض في بقية دول القارة بين هاتين النسبتين .

أما آسيا فإن اليابان تعتبر رائدة اباحة الاجهاض منذ ١٩٤٨ وهو يمارس بالفعل في عدد غير قليل من دول القارة .

واقع الأمر لقد حاولت الدول النامية اقتفاء أثر الدول المتقدمة في هذا المجال . . . . . ففي السويد وكذلك في باقي الدول الاسكندنافية يبيح القانون الاجهاض والتعقيم منذ فترات بعيدة . وفي ايطاليا وفرنسا رغم أن القانون يحرم الاجهاض إلا أنه يمارس بالفعل . وتشير بعض التقديرات إلى وجود أكثر من مليون حالة اجهاض سنوياً في كل من الدولتين . في انجلترا منذ

عام ١٩٤٨ أصبح في امكان السيدات اجراء عملية الاجهاض مجانا بعد عمل اجراء شكلي وهو الحصول على موافقة اثنين من الأطباء .

أما في الدول الاشتراكية فقد تبنت الحكومات سياسة واضحة نحو اباحة الاجهاض . للحصول على تفاصيل أكثر، هناك بحث عن الاجهاض نشر بالفرنسية في مجلة Population et sociétes ، العدد ٤٥ مارس ١٩٧٥ .

(٣) لم تقم الدول التي تتبع برامج تنظيم الاسرة بمجهود كبير نحو تقييم برامجها فلم تكن هناك دراسات أو ابحاث يمكن الاعتماد عليها مثل بحوث المعرفة والاتجاهات ومدى الخبرة بممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو أي ابحاث أخرى لمتابعة المستخدمات لتلك الوسائل بالرغم من الأهمية الكبيرة لتلك الابحاث . عموماً لقد ثبتت فاعلية تلك البرامج كوسيلة للحد من النمو السكاني في ٦ دول نامية معظمها آسيوية هي سنغافوره ـ كوريا الجنوبية ـ تايوان ـ هونغ كونج ـ سيلان ـ بورتوريكو ، حيث انخفض معدل المواليد في كل منها بشكل ملموس في فترة زمنية قياسية . وقد يعود سبب نجاح البرامج إلى صغر حجم المجتمعات السكانية في بعض هذه الدول ، بدليل أن مثل هذه البرامج صادفت صعوبات كبيرة في المجتمعات السكانية الضخمة مثل الهند وباكستان .

وتدل الدراسات على انتشار ممارسة تنظيم الاسرة في الوقت الحاضر ليس فقط في الدول النامية ولكن أيضاً في الدول المتقدمة ، وإذا وجد اختلاف فهو في الوسيلة فقط . في ايطاليا مثلا هناك تحريم بابوي لاستخدام وسائل منع الحمل ومع ذلك لم تكن هناك استجابة لهذا التحريم في الحد من الممارسة الفعلية لاستخدام هذه الوسائل .

(٤) إن مشكلة السكان والتنمية لا يجب النظر إليها باعتبارها صراعاً بين القوى البشرية والمصادر الاقتصادية ، بقدر ما ينظر إليها باعتبارها وسيلة لاعادة تكوين وصياغة المفاهيم والأساليب التي يتعامل بها الانسان مع مقومات الحضارة المعاصرة .

(٥) الكويتي في بيانات التعداد هو كل من صرح عند مقابلة العداد بأنه يحمل الجنسية الكويتية بصرف النظر عن حقيقة جنسيته .

(٦) انظر المرجع رقم ١٠ ص . (ب) .

(٧) بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٧ ، ويمكن الاستدلال على صحة العلاقة أيضاً بمقارنة وزن هؤلاء الأطفال بالنسبة لاجمالي السكان . ففي حين زادت هذه النسبة للأطفال الكويتيين زيادة طفيفة من ١٧,٤٪ في عام ١٩٥٧ إلى ١٧,٥٪ في عام ١٩٧٥ يلاحظ أن الوافدين في هذه الفئة من العمر ارتفعت نسبتهم خلال الفترة نفسها من ٧٪ فقط في عام ١٩٥٧ إلى ١٦,٦٪ في عام ١٩٧٥ ، واقتربت بذلك كثيراً من نسبة الأطفال الكويتيين . انظر المرجع رقم (٨) ص ٧٩-٨٠ .

(٨) تعرف قوة العمل في التوصيات الدولية بالسكان ذوي النشاط الاقتصادي وهي تشمل جميع الأفراد من النوعين الذين يساهمون في انتاج السلع والخدمات سواء أكانوا مشتغلين أم متعطلين .

(٩) يعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام بنسبة الأفراد ذوي النشاط الاقتصادي إلى إجمالي السكان . يمكن تركيب هذا المعدل للسكان كجملة أو حسب النوع (ذكور واناث) . وهو يختلف عن معدل النشاط الاقتصادي النوعي والذي يمكن تركيبه للسكان من أحد النوعين ولكل فئة عمرية على حدة .

(١٠) في عام ١٩٨٠ بلغ عدد أفراد قوة العمل ٤٩١٥٠٩ منها ٤٢٨٢٣٢ ذكور ، ٦٣٢٧٧ اناث . انظر المرجع رقم (١٠) جدول ٥٦ ص . ١٨٣ ، ١٨٤ .

(١١) انظر المرجع رقم ١٤ .
(١٢) تفترض الدراسة مستويين لمعدل النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٥ . الأول مرتفع ويساوي ١١,٦٪ والثاني منخفض ويساوي ٩,٤٪ . المرجع السابق .
(١٣) تقديرات السكان وإن كانت تبدو مقبولة بالنسبة لعدد السكان الفعلي في تعداد ١٩٨٠ فإن تقديرات قوة العمل لا يمكن قبولها حيث انها في عام ١٩٨٥ أقل من المستوى الذي وصلت إليه فعلاً في تعداد ١٩٨٠ . على سبيل المثال تفترض الدراسة أن قوة العمل الكويتية تتراوح بين ٣٩٣ ألف نسمة تحت فرض معدل النمو المنخفض إلى ٤١١ ألف نسمة تحت فرض معدل النمو المرتفع في حين أن العدد الفعلي طبقاً لتعداد ١٩٨٠ هو ٤٩١٥٠٩ . نفس المرجع السابق ص٥١ ، ص٤١ .
(١٤) المرجع السابق ص٥١ ، ص٤١ .
(١٥) انظر المرجع رقم (٥) .
(١٦) انظر المرجع رقم (٨) .

المراجع

أ ـ المراجع العربية :

١ ـ الشلقاني ، مصطفى
« مستويات الخصوبة وإتجاهات الانجاب بين الكويتيين » .
بحث غير منشور ، لجنة البحوث والتدريب ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ١٩٨٢ .

٢ ـ العوضي ، عبد الهادي وناصف ، عبد الفتاح .
تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي .
ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي الكويت ، ابريل ١٩٧٨ .

٣ ـ فرجاني ، نادر
مشكلة القوى البشرية في الخليج وآفاقها .
ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي ، الكويت ، ابريل ١٩٨٢ .

٤ ـ فرجاني ، نادر
العمالة الوافدة إلى الخليج العربي حجمها ـ مشاكلها ـ والسياسات الملائمة .
المستقبل العربي ، العدد ٥٣ ، بيروت ١٩٨١ .

٥ ـ مجلس التخطيط الادارة المركزية للاحصاء .
« التعداد العام للسكان ١٩٧٥ » الجزءان الأول والثاني ، الكويت مايو ١٩٧٦ .

٦ ـ مجلس التخطيط
« مشروع خطة التنمية الخمسية (١) ، ١٩٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ ، الكويت سبتمبر ١٩٧٦ .

٧ ـ مجلس التخطيط
« أسس وضع السياسة السكانية » ، الكويت ، ديسمبر ١٩٧٦ .

٨ ـ وزارة التخطيط ، الادارة العامة لشؤون التخطيط
« التركيب العمري للمجتمع السكاني في الكويت » ، مارس ١٩٨٠ .

٩ ـ وزارة التخطيط ، الادارة العامة لشؤون التخطيط
« التعليم وقوة العمل في الكويت خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ مارس ١٩٨١ .

١٠ ـ وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء .
التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠ المجلد الأول ـ الجزء الأول ـ الكويت .

ب ـ المراجع الاجنبية :

11 - Briks, J.S. and Sinclair, C.A.,
«Arab Manpower: The Crises of Development»
N.Y., Martin's Press, 1980.

12 - Dandekar K.
Population Policies., orld Population Conference, Belgrade, 1965. (U.N).

13 - Kammeyer, K.C.
«Population Policies and Policies»
Poplution Studies- Selected Essays and Research, Rand Mcnally College Publishing Co., Chicago, 1975,

14 - Serageldin, I. et al,
«Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa», The World Bank, Washinton, D.C., June, 1981.

15 - Sinclair, C.A.,
General Education and Manpower Requirements of the Gulf States», Seminar on Human Resources Development in the Arabian Gulf States,
Behrain, 15-18 Feb., 1975.

POPULATION POLICY IN KUWAIT: PRESENT STATUS AND SUGGESTED ALTERNATIVES

M. Shalakani

This study is an attempt at providing different alternatives which might help in planning for a population policy in Kuwait. It is divided into three main parts:

(i) The first discusses the current demographic situation in Kuwait.

(ii) The second suggests alternatives to the present policy.

(iii) The third shows the effect of these alternatives on the economy as a whole.

In the first part, a complete analysis of population by size, composition and distribution was carried out. Several parameters which characterize the Kuwaiti segment of population were developed, in addition to determine the main sources of increase among Kuwaitis both at present and in the future.

Concerning the second part, alternative policies were suggested for Kuwaitis and non-Kuwaitis As for Kuwaitis these policies include the following:

(i) Increase the rate of birth among Kuwaitis.
(ii) Development of Kuwaiti manpower.
(iii) Reconsideration of naturalization policy, i.e. increase the Kuwaiti population throngh naturalization policys.

For non-Kuwaitis, a comprehensive analysis of census data by age, sex, nationality, place of birth, residence, and reasons of which may become either permanent residents or Kuwaiti nationals.

In this connection, temporary as well as permanent residence was discussed.

The third part addressed itself to the different sectors which might be affected by the suggested policies. These sectors include housing, education, health, security, social and economic activities.